

الغنية في الأصول

تأليف
الإمام الأجل فخر الأئمة
الأصوليين بن السجاد بن أحمد بن جعفر
السجستاني
المتوفى سنة ٢٩٠ هـ

تحقيقه وتعليقه
الدكتور
محمد صديق بن أحمد السبورني
الأستاذ المساعد
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م



الإهداء

الى

من شاركتنى ولا زالت تشاركنى حلو الحياة ومرها
خيرها وشرها.

الى رفيقة درب الهجرة وأنيسة وحشة الطريق.

الى من كانت ولا تزال تنفث فى روح الجلد
والمثابرة والصبر والمصابرة لنقطع سوياً طريق الحياة
بقوة وصبر وإيمان لنصل الى الغاية المرجوة وهي رضوان
الله وجمته.

الى رفيقة عمرى وأم أولادي زوجتي.

أم الحارث

أهدى هذا الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

• وصف المخطوطة

كتاب الغنية في الأصول يقع ضمن مجموع فيه ثلاث رسائل: رسالتان في الحكمة والكلام ورسالة الغنية في أصول الفقه: والرسالة الأولى في الحكمة ويعنون بها العلوم الطبيعية — لأن هذا هو مضمون الرسالة، وليس عليها اسم المؤلف وهي مخطوطة تشمل ١٠٣ ورقات من المجموع وقد تمت كتابتها في المحرم من سنة أربع وأربعين وسبعمئة للهجرة، وهي بخط رقى منقوط في غالبه.

وأما الرسالة الثانية فهي في علم الكلام ومؤلفها صاعد بن محمد بن مصدق السعدى ألفها لأحد الوزراء ولم يذكر اسمه، وهذه كسابقتها مع اختلاف يسير في الخط لأن الكاتب مختلف وهي متقدمة عما سبقتها حيث تمت كتابتها في غرة شهر الله الأصم رجب من سنة تسع عشرة وسبعمئة للهجرة في بلدة نيسابور، وقال كاتبها في نهايتها: وهذا حكاية خط المصنف رحمه الله عليه، وهي تشمل الورقات من ١٠٥ — ورقة ١٢٥ من المجموع. ثم في نهاية الورقة ١٢٥ منه كتب بخط رقى مغاير: كتاب الغنية من تصنيف الامام الأجل فخر الأئمة أبى صالح منصور ابن ابى جعفر السجستاني رحمه الله. ثم في الصفحة الأولى من الكتاب وهي الورقة ١٢٦ من المجموع وعلى جانبي اليسملة كتب بخط نسخى حديث: كتاب الغنية في الأصول للسجستاني.

وعند تحقيق النظر نلاحظ أن خطى رسالة علم الكلام والغنية متقاربان جداً مما يرجح أنهما كتبا في عصر واحد، وعلى هذا فيكون كتاب الغنية في نسختنا هذه من مخطوطات القرن الثامن الهجرى، والله اعلم.

ورسالة الغنية هذه نسخة وحيدة لم أعثر على أخت لها وهى مكونة من أربع وثلاثين لوحة أى ثمان وستين صفحة من الحجم المتوسط وهى غير مرقمة عدا اللوحة الأخيرة منها اذ تحمل رقم ١٦١ وهونهاية المجموع - وفى كل صفحة منها ٢١ سطرا، فى كل سطر ما بين ١٥-١٨ كلمة وهى مكتوبة بخط رقى واضح تنقط بعض حروفه تارة وتارة لا تنقط. والنسخة مصححة بدليل وجود كثير من التصحيحات فى جوانبها وبجوارها كلمة «صح» وليس عليها تاريخ.

ومجموع هذه الرسائل موجود فى مكتبة شيخ الإسلام فىض الله افندي فى استنبول تحت رقم ٢١٨٢.

• اسم المؤلف ونسبة الكتاب اليه:

المؤلف كما هو مكتوب على آخر ورقة من رسالة علم الكلام: ابو صالح منصور ابن أبى جعفر السجستانى.

وعلى غلاف المجموع ابن صالح منصور بن أبى جعفر السجستانى.

وقد ذكره صاحب كشف الظنون ج١ ص ١١٤ فقال: أصول الشيخ أبى صالح منصور بن أبى صالح بن أبى جعفر السجستانى المتوفى سنة ٢٩٠هـ.

وذكره أيضاً صاحب هدية العارفين ج ٦ ص ٢٤٢ حيث قال: أبو صالح منصور بن اسحق بن أحمد بن أبي جعفر السجستاني المتوفى سنة ٢٩٠. صنف أصول الفقه.

وبحثت بعد ذلك على ترجمة مستفيضة له فلم أعر على شيء سوى ما كتبه صاحباً كشف الظنون وهدية العارفين، وهما لم يذكر أن له كتاباً أسماه الغنية في الأصول، وإنما ذكر أن له رسالة في أصول الفقه فقط، كما بحثت في كل كتب تراجم الحنفية التي استطعت الحصول عليها فلم أعر له على ترجمة كذلك، كما سألت عنه كثيراً ممن يشتغلون ويعتنون بالتراجم الحنفية خاصة فلم يفدني واحد منهم بشيء عن المصنف.

كما أنني راجعت كثيراً من كتب أصول الحنفية المتأخرين لعل أعر على ذكر لكتاب الغنية فلم أعر إلا على نص واحد ذكره عبد العزيز البخارى في كشف الاسرار ج ٣ ص ٤٥ حيث قال: وذكر في التقويم والغنية الاختلاف في الصك أيضاً في مسألة كتاب القاضي الى القاضي. وهي مسألة مذكورة في كتاب الغنية ص ١٢٤ كما أنها مذكورة في كتاب تقويم الأدلة، وعبارة البخارى تشير الى وجود ارتباط بين كتاب التقويم وكتاب الغنية فكأنهما لمؤلف واحد ولكن يعكس هذا الاستنتاج أن صاحب كتاب الغنية يشير الى الإمام القاضي أبى زيد بعبارة الغائب ولو كان الكتاب لأبى زيد لأشار الى نفسه بعبارة الحاضر أو أشار الى التقويم ولكن ذلك لم يحدث.

وهذا وإشارة صاحب كتاب الغنية لأبى زيد الدبوسى وأخذه عنه في أكثر من موضع وهو متوفى سنة ٤٣٠ هـ تعكس نسبة الكتاب الى السجستاني

لأن صاحبي كشف الظنون وهدية العارفين حددا وفاته بسنة ٢٩٠ هـ ولا يعقل أن يأخذ المتقدم عن متأخر مات بعده بمائة وأربعين عاماً، فإما أن لا يكون الكتاب من تأليف أبي صالح السجستاني إذا صحت سنة وفاته، وإما أن يكون من تأليفه ووقع الخطأ في سنة الوفاة وهذا ما أرجحه.

• وصف محتويات الكتاب وترتيبه وأهميته

سار المؤلف في ترتيب كتابه على ترتيب تقويم الأدلة تقريباً، ولم ينظم كتابه على أبواب وفصول من أول الأمر فبعد ذكر المقدمة قال المؤلف: أنواع العلوم والحجج الموجبة للأحكام ثم هو يقول: القول في بيان كذا، ثم هو يذكر فصلاً في الأمر وفصلاً في كذا ثم تارة يذكر الباب، فمعظم الكتاب مرتب على فصول غير مرقمة.

وكنا رأينا فقد لا يذكر فصلاً ولا باباً ولكي يسير الكتاب على نظام واحد جعلته على فصول كما فعل المؤلف في أكثره وما زدته فقد وضعته بين معكوفين [] وما جعله المؤلف باباً تركته على حاله.

والكتاب على إيجازه شامل لجلل موضوعات الأصول إن لم يكن كلها، ورتبها حيث ذكر الأدلة أولاً وسماها الحجج الموجبة للأحكام وهي الآيات والدليل والعلّة والحال — والمراد به الاستصحاب — والمراد بالحجج عنده الأدلة الشرعية التي تستنبط منها الأحكام حيث ذكر أيضاً الكتاب والسنة والاجماع والقياس، وما يوجب العلم منها وما يوجب الظن، ثم ذكر الأحكام كالأيجاب والنهي ومائلهما، كما ذكر الأسباب الشرعية والمراد بها عند غير الحنفية — الأحكام الوضعية.

ثم ذكر مراتب الاملاء ومنازله ليتطرق الى ذكر السنة والمندوب، ثم ذكر القضاء والأداء والعزيمة والرخصة وأنواعها.

وكما تطرق الى ذكر دلالات الالفاظ كالعالم والخاص والمشارك والمؤول والحقيقة والمجاز والمحكم والمتشابه والفاظ كل ودلالته، ثم تطرق الى الاستدلال بعبارة النص وإشارته ودلالته ومقتضاه، والى المفاهيم والمطلق والمقيد والنسخ وقوادح القياس والاجتهاد والتقليد، وختم الكتاب بفصل فيه مسائل شتى مما يحتاج اليه المناظر.

وهو في كل ذلك يسوق الموضوع بعبارة واضحة موجزة ثم يفصل القول فيما يريد التفصيل فيه بأسلوب دقيق رفيع المستوى لا غموض فيه ولا استغلاق، وهو حينما ينصب الخلاف لا ينصبه إلا مع الإمام الشافعي رضي الله عنه. ولم يذكر المصنف في كتابه أحداً من المخالفين غيره إلا ما يشير به الى خلاف الظاهرية أحياناً قليلة. وقد ذكر بعض المعتزلة مرة حيث ذكر أبا علي الجبائي وأبا الهذيل العلاف عند ذكر النص المخصّص وهل يجوز أن يتأخر عن العام؟

وقد ذكر المصنف من علماء الأصول الحنفية أبا زيد الدبوسي في كتابه مرتين: الأولى في بيان المخلص عن المعارضة، والثانية: في الاختلاف في الترجيح بزيادة العدد وفي هذا دليل أكيد على تأخر المؤلف عن الدبوسي أو معاصرته له على أقل تقدير.

هذا وقد ذكر قبلاً أبا الحسن الكرخي والجصاص أيضاً. وعلى كل حال فالكتاب ذو قيمة ومكانة عظيمة حيث يوضح مذهب

الحنفية في الأصول توضيحاً لم أره لغيره من الأصوليين الحنفية حيث ابتعد في كتابه عن تعقيدات الكلاميين وتنطعات المنطقيين، فالكتاب مع صغر حجمه يوضح قواعد الأصول عند الحنفية توضيحاً كاملاً خلافاً لأصول البزدوى — مثلاً — المشهور بانغلاقه وتعسر عبارته، وهو الى جانب ذلك يمثل مرحلة متقدمة من مراحل التأليف الأصولي عند الحنفية حيث يكتفى المصنف بإيراد القاعدة الأصولية بإيجاز ووضوح ثم يذكر رأى الشافعي المخالف لها ثم هو يورد دليل الشافعي ووجهة نظره بأمانة، ثم يرد عليه بأدب وتقدير لمكانته. فالكتاب في الحقيقة يسد في الخزانة الأصولية ثغرة واسعة، حيث كانت أصول الحنفية ضائعة بين المسائل الفقهية التي تغمر كتب الأصول عندهم، فجاء هذا الكتاب ليقرر القواعد مجردة عن تلك المسائل لتمكن المقارنة بينها وبين قواعد غيرهم بكل يسر وسهولة، ويمكن بعد ذلك حصر مسائل الخلاف في أضيق نطاق ممكن.

• عملي في الكتاب

لما كان الكتاب لم يوجد منه إلا نسخة خطية واحدة وهي مع وضوح خطها وسلامة عبارتها يسرت كثيراً من المصاعب التي يمكن أن يواجهها المحقق عند التحقيق، ولكن مع ذلك لما كان لا بد من توثيق كثير من القواعد الأصولية عند الحنفية وبيان كثير من المسائل الفقهية التي أشار اليها المصنف كان لا بد من الرجوع الى كتب الأصول والفقهاء عند الحنفية، فكننت ارجع الى تلك الكتب المؤلفة في الحقبة ما بين القرن الرابع الهجري والسادس، فكننت أرجع الى أصول الجصاص وتقويم الأدلة للدبوسى وأصول البزدوى والسرخسى وأحياناً الى ميزان الأصول

للسمرقندى أو المنار وشروحه، وكنت أشير في الهامش لموضوع كل بحث في هذه الكتب بالجزء والصفحة كما كنت أرجع في الفقه الى بدائع الصنائع للكاسانى وغيره من فقه الحنفية.

ولما كان المصنف قد نصب الخلاف مع الشافعى رحمه الله فكنت أحقق ما نسبه الى الشافعى بالعودة الى كتب الشافعى كالأم أو مختصر المنزى أو الرسالة أو أحكام القرآن فإذا عجزت عن العثور على رأى الشافعى في هذه الكتب بحثت في تخريج الفروع للزنجانى أو التمهيد للأسنوى أو المجموع للنووى وغيره من كتب فقه الشافعية.

وعند نقل ونسخ المخطوطة كنت أجد بعض الأخطاء الاملائية فاصححها وأكتبها بالاملاء الحديث وقد أشير الى بعضها وقد لا أشير الى بعض آخر، كما أن ما كان فيها من أخطاء نحوية أو لغوية أو تعبيرية أصححه وقد أبقيه وأشير اليه وقد أضعه بين معقوفين [] وقد لا أشير، وقد عمدت الى شرح كثير من الالفاظ اللغوية التي ذكرها المؤلف معتمداً على كتب اللغة، وقد أذكر تعريفاً لبعض المصطلحات التي ذكرها المؤلف دون تعريف أو أضيف — في الهامش طبعاً — تعريفاً آخر الى التعريف الذي ذكره المؤلف لأزيد الأمر وضوحاً وبياناً.

كما أنسى عمدت الى شرح كثير من القواعد الأصولية التي ذكرها المؤلف، كما وضحت كثيراً من المسائل التي أشار اليها أو الى الخلاف فيها ليتضح لطالب العلم وللقارئ مقصود المؤلف من ايراد المسألة.

كما أنسى أضفت كثيراً من العناوين لموضوعات أهمل المصنف

العنونة لها فأضع العنوان بين معكوفين [] كذلك أو أضع عنواناً جانبياً
لمسألة ما.

كما أننى رقت الآيات الكريمة ونسبتها الى سورها من القرآن
الكريم، حيث استشهد المؤلف بعدد كبير من آيات الكتاب، كما
خرّجت الاحاديث التى ذكرها المصنف أو أشار اليها، كما ترجمت
للأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب، كما أننى نسبت الأبيات
الشعرية التى ذكرها المصنف مستشهداً بها الى قائلها إلا ما كان قائله
مجهولاً فلم أعثر عليه.

هذا وارجو الله مخلصاً أن يجعل عملي خالصاً لوجهه إنه جواد كريم،
وهو حسبي ونعم الوكيل.

المحقق

د/ محمد صدقي بن أحمد البورنو

كتاب الغنية في معرفة اصناف الاعمال والاصول التي يستعملها

المسلم في الدنيا والآخرة والقبول على رسوله الصلوات
والسلامات وبما وافق ما في كتاب الله بعد التوحيد وادب
السنة الرفيعة وآدم بنا على محذوف النقص وادب الذكر وبحثنا
الى خوف الاول ورعاية الدعوات والنازك في القاسية والناظر كمال
جاوز الحج الموجه للاحكام الدالة على بنا لها فرغت في جمع جل من الفضول
تقع بها الهداية والكفاية لطلبة الاصول وطرف منها الحواشي والاصول
تناولها على الطالبين ونبيل المهاجرين والاعين وسببها الغنية من الاصول
واسأل الله الثواب على ذلك الاجل وحسب الذكر المعامل ثابته كما اشار
قد يرويه التوفيق والتيسير العلوم انواع واولها بالتحصيل بعد
علمها انتم من الله تعالى من امر دينه العلم ما شوب من الاحكام التي انبثاها
م العلم بالحق الموجه للاعظام وهي انواع اربعة الية والليل والعلو والخب
فالخبة اسم لعم الكفر وتشتمل عليها وانها مشتقة من حج اي حثت بقول طاهره تحت
الى علمه سميت الخبة حجة لانها تحملنا مقلوب في المناظر مع الله وتختلف انها تحت
حجة لوجوب الرجوع اليها في العلم ومنه قول الشاعر في حجة بيت الزبير فان الزبير
اي نفسه ومنه رجوع اليه عظمت آياه وكذا البرهان اسم له الحج كلها وآية
اسم بالرجوع العلم فطما عشر الشايط وانها في اللغة عبارة عن العلامة قال
وشعيرتها القصد اي علاماتها واما الديل واسم له من شئت وانه فعل يعنى
ناظر فكون اسمها على الدلالة الا ان يلامر يسمي باسمه مما زاد وانما اسم الارواح والبلاد
وان لم يكن لا يظن لو عهد النطق منه معق والعلق عبارة عما خيل بالظن عن
لفظان شغرت حال تلك من وصف اليرصف كما مر من يفسر حال الخيل من القوه

الصفحة الأولى من كتاب الغنية

لم العجز و اتمام الشريعة حيازة عن المعاني المستوحدة من النصوص التعدينية الحكم
 الموضوع بلصق فيه تلك المعاني فكانت العادة متساخا ما سوى الدليل والنية لان
 اذ طرأ العموم وتسمى مقاييس لانها مستنبط بالقياس وتسمى فيها لان الفقه اسم للعلم
 يباطن الشيء بصرف تلك ولقد ارجس الخالق عز وجل فقهيا لان يعلم بدون التكلف
 والعلة عند اوجبت العلم قطعا او يغالب الظن لان العلم ينزوي العلم و لعل وكذا
 الهبة والدليل عما هذا اما اختلف فعبارة عن حكم ثابت بدليل من غير ان يتعمق من لعله
 و ايقان محقق علمك حاله لجملك بالذليل المنزلة دون علمك بالدليل المتبقي وانه يصلح
 عن اللذم و ايقان ما كان علما ما كان دون الاثبات لان دليل يقاير ليس هو عدم الحج
 في الامر نوعان عقل وهو ما يعرف بالعقل ويشترى وهو ما يعرف بالكتاب والسنة
 وهذا الانواع ليسه فان من بني على السماع علمه فالهتدى اليه حتى حكم عقله لان الهبة
 حكم الصواب والكذب والقابل مثله ولا الهبة لراسع مثله ولا الحكم بقوله حتى و لو
 جهمة الكذب عن قوله و لن ينعك جهمة الكذب عن كلامه الا بالهجة ولا يعرف الهجة
 بالتأمل بالعقل ثم الحج العقله نوعان فوجهه و مجتمعة و كذا الحج الشرعية نوعان موجب
 و مجزؤ فالوجهه ما اوجب العلم وطما حيث ط تجوز عن الهجة ما اوجب اطلاق اسم
 العلم على موجبها و ان جوزت خلاف ذلك الحقول في بيان الحج الملحق
 بالحج الشرعية التي اوجب العلم قطعا اربع كتاب الله والعصر المسموع من في الرسول عليه السلام
 و للتواتر و لاجماع الامة القولية في كتاب الله كتاب الله كاتب من وفات المصنف
 نظم النوى ونقل المناقلا عن اولي الاذن ما دون الموارث لاسلغ موثبه العيان فلا يوجد
 الا فاقن و كتاب الله تعالى ما اوجب العلم المقرب لادلهل الدين و برئنت اوساله و تاملت
 الحجة على الصلا ولا يلزم علم هذا التسمية حيث لا يجعل من العلم وان كلف من فوات العمان
 علم النبي لا يزل كسفت من وفات المصنفه و كل نقل المناقلا عن اولي الاذن لالعسا

الصفحة قبل الأخيرة من كتاب الغنية

